Confédération Démocratique du Travail
Bureau Exécutif

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
المكتب التنفيذي

ⵜ ⴰ ⵣ ⵓ ⵖ ⵏ ⴰ ⵓ ⵔ ⵙ ⵜ ⵜ ⴰ ⴷ ⵣ ⵓ ⵜ ⵙ ⵜ ⵍ ⵜ ⵡ ⵓ

ⴰ ⵔ ⴰ ⵓ ⵡ ⴰ ⵔ ⵓ

بيـــــان

المجلس الوطني يقـــرر:

تنظيم مسيرة احتجاجية بالسيارات نحو الرباط يوم 10 دجنبر 2017 كمحطة أولى ضمن برنامج نضالي، احتجاجا على تغييب الحوار وضرب المكتسبات والحقوق والمس بالحريات النقابية وتجاهل المطالب وعدم تنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011

إن المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المنعقد يوم السبت 4 نونبر 2017 بالمقر المركزي بالدار البيضاء، بعد استماعه إلى كلمة المكتب التنفيذي، التي تناولت السياق العام في أبعاده الدولية والإقليمية والوطنية. فدوليا يعرف العالم تحولات عميقة لها آثار قوية على الإنسانية والوضع الاجتماعي، وتعبر عن الأزمة المركبة التي يتخبط فيها النظام الرأسمالي. وإقليميا، فالمنطقة العربية تعرف تفككا وتمزقا بخلفية العقل الاستعماري، ولها تداعيات على القضية الفلسطينية كمشروع وطني تحرري الذي ظل في قلب انشغالات منظمتنا، في سياق مرور100سنة على وعد بلفور المشؤوم، وهو ما جسده موقف المجموعة الكونفدرالية في مجلس المستشارين الرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني. أما الوضع الوطني، فإن الوقوف على مجريات الأحداث تدل على أن ثوابت النسق السياسي ممتد في الزمان، وعلى أن البنية التقليدية المخزنية الاستبدادية، هي الباطن المتحكم في الظاهر بتوظيف المخيال والرمز والمقدس والعنف المادي، وهي الأعطاب الجوهرية للنظام السياسي الذي يشكو من أزمة مركبة. ما يقع في المغرب يدل على أن العقل السياسي للدولة لا يمتلك الوعي التاريخي، وأن الديمقراطية ما زالت بعيدة المنال.

إن الوضع الاجتماعي غير مفصول عن هذا الانحباس السياسي، فالحراك الاجتماعي في مختلف المناطق المغربية من أجل مطالب اجتماعية تتعلق بالحق في الشغل والسكن والتعليم والصحة والماء... دليل على أن الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للدولة فشلت بتغييبها للإنسان والعدالة الاجتماعية. هناك إصرار على مواجهة هذا الحراك بالقمع الوحشي والمحاكمات المفبركة.

إن مشروع قانون المالية بذل أن يتجاوب مع مطالب الشغيلة وعموم المواطنين، تجاهلها وترجم الاستمرار في الزيادة في بعض المواد من خلال الضريبة على القيمة المضافة التي ستمس القدرة الشرائية في المقابل تم إرضاء أرباب العمل بالاستجابة لمطالبهم، ونهج سياسة التقشف وتفكيك المرفق

64. Rue AlMortada Quartier PALMIER CASABLANCA
64 . زنقة المرتضى - حي النخيل - الدار البيضاء
Tel : 212-22-99-44-70/71/72 الهاتف : Fax : 212-22-99-44-73 الفاكس : – www.cdtmaroc.ma – Email : cdtmaroccentre@gmail.com
cdtmaroccentre@yahool.fr
N° CNSS : 9573678

العام، وإدخال الهشاشة الى التشغيل عبر التعاقد الذي بات قاعدة للتوظيف. إن مشروع قانون المالية جاء مخيبا لمطالب وانتظارات الأجراء وعموم المواطنين، وأنه مؤشر على تعثر الحوار الاجتماعي.

هذا الوضع المتعدد الأبعاد يفرض علينا خوض النضال وتقوية التنظيم، والذي يمثل مؤتمرنا المقبل أحد المحطات الهامة لإحداث النقلة النوعية في مسار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

إن المجلس الوطني، بعد استماعه لكلمة المكتب التنفيذي، ومناقشتها، يعلن ما يلي :

1- **يؤكد** على حاجة المغرب إلى حوار وطني بإشراك كل الفاعلين بهدف وضع أسس الإصلاح الشامل المؤسس لمرتكزات الديمقراطية كسبيل للخروج من هذا الوضع المأزوم وتحقيق المصالحة الحقيقية بين الدولة والمجتمع.
2- **ينبه** الحكومة إلى تداعيات تعثر الحوار الاجتماعي، وعدم التجاوب مع مطالب الطبقة العاملة، وعموم الأجراء وعلى رأسها الزيادة العامة في الأجور والتعويضات وتحسين الدخل ومراجعة النظام الضريبي واحترام الحريات النقابية وإرجاع موضوع التقاعد الى طاولة الحوار الاجتماعي.
3- **يندد** بالاعتقالات العشوائية والمحاكمات المفبركة التي تستهدف نشطاء الحراك الاجتماعي والمفتقرة إلى قواعد المحاكمة العادلة، ويطالب بإطلاق سراح كل المعتقلين (الحسيمة- زاكورة- تمارة- بني ملال...)
4- **يحذر** من منطق الاستفراد بتدبير القضية الوطنية التي تعرف تطورات، تفرض الكشف عن تفاصيلها لتنظيمات المجتمع وإشراكها في صياغة إستراتيجية ناجعة تحدث التقدم الدبلوماسي والسياسي لهذا الملف الوطني.
5- **يثمن** عاليا موقف المجموعة الكونفدرالية بمجلس المستشارين المجسد لهوية منظمتنا، الرافض لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني والمدعم للقضية العادلة للشعب الفلسطيني المتمثلة في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة عاصمتها القدس .
6- **يقرر** عقد المؤتمر الوطني السادس أيام 11-12- 13 ماي 2018، ليحدث النقلة النوعية في مسار منظمتنا في سياق وطني دقيق يتسم بالتراجع والردة، يفرض علينا مواصلة مهامنا التاريخية من أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
7- **يقرر** تنظيم مسيرة احتجاجية بالسيارات نحو الرباط يوم 10 دجنبر 2017 كمحطة أولى ضمن برنامج نضالي، احتجاجا على تغييب الحوار وضرب المكتسبات والحقوق والمس بالحريات النقابية، وعدم تنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011.
8- **يتضامن** مع كل النضالات الاجتماعية الشعبية والفئوية والعمالية، مؤكدا على الحاجة إلى تشكيل جبهة اجتماعية ديمقراطية لمواجهة الهجوم على المكتسبات والحقوق، ورفع الحيف عن كل الضحايا المتضررين، وفرض النموذج التنموي البديل المرتكز على الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية والمجالية.
9- **يدعو** كل الأجهزة النقابية إلى تقوية التعبئة ورص الصفوف لإنجاح المحطات النضالية والتنظيمية مهنئا النقابة الوطنية للعدل والصيد البحري على نجاح مؤتمرهما .

المجلس الوطني

الدار البيضاء في 4 نونبر 2017

المكتب التنفيذي